

تحاليل جسور

الفهرس		التقديم
ص.1	التقديم	دخلت تونس مع الثورة في عملية انتقال سياسي وهي تعيش بذلك و بدون أدنى شك مرحلة مفصلية من وجودها. وليست هي البلد الوحيد الذي يعيش تجربة كهذه والتي نعرف أنها فترة هشاشة كبيرة و في نفس الوقت فترة آمال كبيرة.
ص.1	السياسة الخارجية شأن عام وصياغة موجهاتها تتعالى عن المنطق الريعي	تخبرنا هذه التجارب الماضية أن انتقالا يدار بإحكام يمكن أن يؤدي إلى فقرة نوعية على كل المستويات (اقتصادي..اجتماعي..و ثقافي) وعلى العكس فإن الانتقال حين يدار بطريقة سيئة يمكن أن يؤدي إلى بأس الرأي العام مما يمكن أن يغذي انحرافا شعوبيا أو يثير عودة الاستبداد. إلا أن تونس تمرّ بمرحلة ترنح خطيرة ومستمرة فهي لا تتقدم بما فيه الكفاية مقارنة بظموحاتها وإمكاناتها. فالبلاد لم تتمكن بعد من التخلص من النماذج القديمة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى السياسي والحوكمة. ويوسع هذا الانسداد الفجوة الاجتماعية ويؤجج الوجود العثبي المثير للسخط لتونسين.
		وبالإضافة إلى ذلك لا تزال البلاد تواجه تحديين استراتيجيين : - كسر ديناميكية الفساد الذي يتفشى و ينخر النظام بأكمله - وضع مقاربة وطنية لمواجهة التغيرات الاستراتيجية للوضع الجيوسياسي هناك اختيارات سياسية تفرض نفسها و يبطلها السياسيون في تحمل مسؤوليتها والأخطار تترقب بالبلاد ونفاد الصبر والإحباط يزحفان و بدأ الوقت يعمل ضدنا. وستقدم جسور قراءة لأبرز الأحداث من زاوية هذا التشخيص للمساهمة في الكشف عن هذه الثغرات وتبسيط الضوء على التقدّم الذي يدفع نحو انفراج الانتقال.

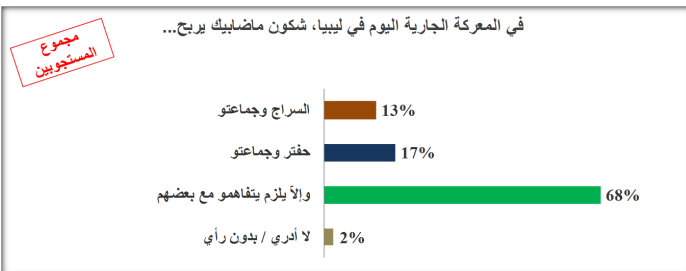
السياسة الخارجية شأن عام وصياغة موجهاتها تتعالى عن المنطق الريعي

الأوضاع في ليبيا نحو حلول سياسية تخدم مصالح هذا البلد الجار والشقيق وتحفظ وحدته واستقراره وتحقق دماء شعبه، وتحقق في نفس الوقت مصالح كبرى لبلادنا. فهي تحوّل مرة أخرى فرصا ثمينة لبلادنا إلى عناصر انقسام وإنهاك. كما يعمّق انفصالها عن التوجهات السائدة عند الرأي العام التي ترفض في غالبيتها الساحقة كل تدخّل أجنبي في ليبيا وتساند الحلّ السياسي الإدماعي للخروج من المأزق الذي يعيشه هذا البلد الشقيق. (سبر الآراء جانفي 2020)

تسارعت خلال الفترة الأخيرة التطوّرات العسكرية والسياسية في الجارة ليبيا وكان لذلك تأثير لافت على مواقف عديد مكوّنات الطبقة السياسية التونسية وبوجه خاص مكوّنات التحالف الحاكم والتي اتسمت عموما بالتجاذب والتناقض المشوب بالاصطفاف مع هذا الطرف أو ذلك من الأطراف المتنازعة في ليبيا. وتعيدنا المسألة الليبية إلى أوضاع عشناها في سنوات ما بعد الثورة حيث حوّلت الطبقة السياسية الملف السوري إلى عنصر انقسام واستقطاب داخلي حادّ ولكن هذه المرة في ملف استراتيجي له علاقة مباشرة بالأمن القومي التونسي وبمصالح كبرى للبلاد.

وبذلك تؤكد الطبقة السياسية مرة أخرى أنها لا تستفيد من أخطائها وأنها لا تضع مصالح البلاد في رأس اهتماماتها بل تبقى سجيئة إصطفافات محكومة بالأيديولوجيا أو بانخراط في أجنادات إقليمية ودولية.

إن انقسام الطبقة السياسية وتجاذباتها السياسية بعيدا عن مراعاة مصالح البلاد يعيق قدرة الدولة وكل الفاعلين في البلاد على المساهمة في دفع



سير للآراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية

جانفي 2020

لقد نصّ الفصل 77 من الدستور بخصوص ضبط السياسة العامة في مجال العلاقات الخارجية على ضرورة استشارة رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة. وهي استشارة تحمّلها الصلاحيات المسندة لرئيس الحكومة بمقتضى الفصل 91 من الدستور الذي يسند له اختصاص ضبط السياسة العامة للدولة والسهر على تنفيذها. ويرجّح هذا التقسيم منطلق التعاون والتكامل بين مكونات السلطة التنفيذية ويدفع إلى قراءة ديناميكية للنصّ تقطع مع التأويل الحرفي و المجزأ للدستور وتجهزه بالمرونة اللازمة لمواجهة كلّ الوضعيات المعقّدة التي قد تطرأ مع مرور الزمن.

في نفس الإطار، نشير إلى أنّ نظامنا الديمقراطي يعطي للبرلمان مكانة خاصة في وضع وفي تنزيل مختلف السياسات العمومية خاصة وأنه يتمنّع بمشروعية انتخابية تقابل المشروعية الانتخابية التي يتمتع بها رئيس الدولة. فهما على السواء يمثلان الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات كما ينصّ على ذلك الفصل الثالث من الدستور. ونذكر في هذا المجال بأنّ البرلمان هو الفضاء السياسي الأهم للتداول حول سياسات الدولة دون استثناء على أن يكون ذلك باستعمال الصيغ والأدوات والإجراءات التي وضعها الدستور والقانون والتي لا تمسّ من التنظيم الدستوري للاختصاصات. ويفرض هذا على المجلس النيابي أن يطوّر أداءه بمأسسة مشاركته في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالعلاقات الخارجية عن طريق أطر وهياكل ولجان تقوم بدورها في الرقابة والمتابعة والمساءلة والتنزيل بما يكون خادما للمصالح الوطنية ويضمن عدم الحياد عن ثوابت السياسة الخارجية للدولة وموجهاتها.

وينطبق الشيء نفسه على بقية الهياكل الرسمية الممثلة للهيئات المستقلة وللجماعات المحلية وللمؤسسات والتي بحكم طبيعتها تبقى محكومة بثوابت وموجهات السياسة الخارجية للدولة وذلك بصرف النظر عن تمتّعها بالاستقلالية في إدارة الشؤون أو الاختصاصات الموكولة لها والتي يدخل في دائرتها ربط علاقات صداقة وتعاون مع مثيلاتها في الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية المعنية بالمجال الذي تتدخل فيه. أما بالنسبة للأطراف غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات والمنظمات فمن حقّها أن تكون لها علاقات مع الخارج لكن في إطار احترام سيادة الدولة ونظامها الديمقراطي وبالضرورة ثوابت السياسة الخارجية للدولة التونسية.

إنّ النجاح في توجيه وإدارة السياسة الخارجية كبقية السياسات العمومية الأخرى يحتاج إلى هندسة تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إدماج كل مؤسسات الدولة والطاقات والفاعلين من أجل صياغة مشتركة لموجهات يمكن أن تشكّل، إلى جانب ثوابت السياسة الخارجية، مرجعية وطنية تتخرط في ضونها كل المؤسسات والطاقات الفاعلة من أجل خدمة مصالح البلاد الكبرى بما يحقّق الوضوح والنجاح والفاعلية المطلوبة. كل هذا يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة تحديد الأطر المؤسسية والسياسية التي يتم فيها ضبط موجهات السياسة الخارجية والإعلان عنها. فالوضوح في هذا المجال ضامن لنجاح الرقابة على الأداء السياسي لمؤسسات الدولة بما في ذلك رئيس الجمهورية. رقابة تقوم على مدى الالتزام بالموجهات والسياسات المضبوطة ومدى التقدّم في خدمة مصالح البلاد في ضونها.

ويحلينا هذا الموضوع إلى قضية كبرى لاتزال تراوح مكانها منذ فترة طويلة وهي قضية السياسة الخارجية للبلاد.

استندت السياسة الخارجية لبلادنا منذ عقود إلى ثوابت و مبادئ عامة حدّدتها بدرجة كبيرة العوامل الثابتة لبلادنا من حجم وجغرافيا وتعداد سكاني وعمق ثقافي وغيرها. وقد ساهمت هذه الثوابت في تجنيب البلاد الدخول في صراعات وتوترات مربكة لأوضاعنا الداخلية. فكان الالتزام بالشرعية الدولية وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والالتزام بسياسة حسن الجوار ودعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وغيرها من المبادئ إطارا محكّما للسياسة الخارجية التونسية. وإذ يعيش العالم اليوم تحولات كبرى عميقة ومتسارعة تعيد تشكيل الفضاء الدولي والإقليمي وترتيب العلاقات الدولية التي تحكمه فإنّ صياغة موجهات كبرى لسياستنا الخارجية تستند إلى ثوابتها وتتفاعل بل تستبقي التحولات الإقليمية والدولية يصبح أمرا مؤكّدا. وهذه الموجهات يجب أن تبقى دوما محكومة بتحقيق المصالح الكبرى للبلاد واحترام سيادتها و وحدتها وما يمليه دستورها ونظامها السياسي الديمقراطي.

حدّد الدستور التونسي الجهة الموكولة لها وضع موجهات السياسة الخارجية للدولة إذ نصّ في فصله 77 على أن يختصّ رئيس الجمهورية بضبط السياسة العامة في مجال العلاقات الخارجية. وتنخرط كل مؤسسات الدولة تحت سقف هذه الموجهات في مختلف مناشطها وخصوصا تلك المتعلقة أو المتصلة بالعلاقات الدولية. لذلك فإنّ هذه الموجهات التي ستحكم السياسة الخارجية للبلاد خلال السنوات القادمة يجب أن يوضّحها رئيس الجمهورية حتى تكون معلومة للجميع.

إنّه من غير الصائب الاعتقاد بأنّ قضية توجيه وإدارة السياسة الخارجية للبلاد هي مجرد نتائج لتقسيم رياضي للصلاحيات بين مختلف مؤسسات الدولة تقوم على منطق احتكار واستئثار كل مؤسسة بجزء من السلطة ومن الصلاحيات المرتبطة بها. فهذا منطق ريعي بال وعقيم يقفز على التعقيدات والتشابك الذي تشهده الدولة الحديثة والتي تدفع كلّ مؤسسات الدولة إلى التعاون والتكامل على قاعدة أن يكون لكل مجال من هو مسؤول عن ضبط السياسات التي تخصّه والسهر على حسن إدارته.

وتفرض عناصر مختلفة أن تكون صياغة هذه الموجهات نتيجة مسار منهجي قائم على الإنصات والإدماجية داخل أطر ملائمة لتشريك سائر المكونات المؤسسية الأخرى وكذلك الفاعلين غير الرسميين.

فالتشعب الذي تعيشه العلاقات الدولية اليوم وتسارع التحولات وعمقها يعزّز الحاجة إلى الاستفادة من كل الطاقات والخبرات الوطنية من أجل تدقيق استشراف الأوضاع الدولية المستقبلية وحسن تقدير السياسات الخارجية الملائمة. فإدارة العلاقات الخارجية لا تتوقف على المقاربات الايديولوجية بل هي تحتاج إلى معرفة واسعة بالملفات والمسالك الفنية المتشعبة التي تراكمت لدى الفنيين والإداريين والخبراء. وهذا يؤكّد ضرورة الإنصات إلى هذه الخبرات المراكمة.

كما أنّ تشابك السياسة الخارجية للبلاد مع السياسات القطاعية الأخرى وضرورة اندراجها في السياسة العامة للدولة يحتم الأخذ بعين الاعتبار التشعبات الناتجة عن هذا التشابك والبحث عن إنتاج خطوط التلاقي والتلاحم والتماس بين هذه السياسات. ويفرض هذا تشريك كلّ المكونات المؤسسية الأخرى بالإنصات إليها واستشارتها وربّما حتى التشاور معها في بعض القضايا والملفات الأكثر تشعبا.

إنّ المسألة اللبّية بما هي شأن يهّم بلدا جارا لنا تربطنا به وبشعبه علاقات استثنائية ممتدّة على مدى التاريخ ويحدّد مصيره مصيرنا لا يجوز أن تكون عامل انقسام واستقطاب سياسي في بلدنا بل عنصر انخراط وطني تحت سقف المصالح الوطنية الكبرى للبلاد. فالمطلوب أن نجعل منها حجر الزاوية في صياغة تشاركية لموجّهات السياسة الخارجية لبلادنا ولتحديد علاقاتنا بمختلف الأطراف الدولية والإقليمية بما يعزّز دورنا في معالجة الأوضاع في هذا البلد الجار ويخدم بالتالي مصالحنا الوطنية.